الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

اختصاصات جهة اتصال منظمات المجتمع المدني على الصعيد القُطري

1- الخلفية

منذ إنشاء **الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال** في عام 2011، صدَّق عليها أكثر من 160 بلدا و46 منظمة دولية، بهدف تحسين أثر جهود التنمية. ولبلوغ هذه الغاية، يخدم إطار الرصد، المؤلف من مجموعة مكونة من 10 مؤشرات، غرض إبقاء جميع الأطراف خاضعة للمساءلة المتبادلة، وتنتج منه أدلة بشأن سبل تحسين فعالية التنمية.

وقد أعرب أكثر من 70 بلدا ناميا عن الرغبة في المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016). وفي حين تتولى حكومات البلدان النامية قيادة عملية الرصد (لا سيما من قبل المنسق الوطني،[1] الذي يوجد مقره عادة في وزارة المالية أو التخطيط أو الشؤون الخارجية)، ستكون للمشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني في عملية الرصد على الصعيد القُطري أهمية حاسمة لضمان نجاح هذا الجهد الجماعي.

ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية مدعوة إلى المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، من خلال المشاركة في التقييم فيما يخص المؤشر 2 (البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني وفعالية التنمية) والمؤشر 3 (الحوار بين القطاعين الخاص والعام)، ومن خلال المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد. وسيتم تسهيل مشاركتها في العملية عن طريق تعيين "جهة اتصال لمنظمات المجتمع المدني" في كل بلد مشارك.

ومنظمات المجتمع المدني وشبكاتها المهتمة بالمشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016) مدعوة إلى المشاركة بأن تقترح على المنسقين الوطنيين في البلدان المشاركة *جهة اتصال لمنظمات المجتمع المدني*.

2- التوصيف

جهة الاتصال المثالية لمنظمات المجتمع المدني:

- تكون تابعة لإحدى منظمات المجتمع المدني أو شبكاتها على الصعيد القُطري المنخرطة في إسداء المشورة حول السياسات و/أو حول البرامج الإنمائية. وعلى وجه الخصوص، يُشجَّع على تقديم الطلبات الأفراد المنضوون والمنظمات المنضوية إلى منابر منظمات المجتمع المدني الوطنية؛
- تحتفظ بشبكة قوية من الاتصالات بجميع منظمات المجتمع المدني الأخرى في البلد؛

[1] المنسق الوطني هو الممثل الذي تعيِّنه حكومة كل من البلدان المشاركة في جولة الرصد الثانية من أجل إدارة العملية الشاملة لجمع البيانات والتحقق منها في البلد. وتتم حاليا إتاحة معلومات الاتصال الخاصة بالمنسقين الوطنيين لأصحاب المصلحة المشاركين الآخرين في حيِّز المجتمع الافتراضي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (يتم تحديث المعلومات القُطرية كلما توافرت).

- تمتلك فهما جيدا للبيئة التمكينية الحالية لمنظمات المجتمع المدني على الصعيد القُطري، وبصفة أعم، جدول الأعمال العام لفعالية التنمية.

3- الدور

جهة اتصال منظمات المجتمع المدني مدعوة إلى الرجوع إلى دليل الرصد لكي يكون لديها فهم شامل للدور المناط بها في عملية الرصد (انظر، على وجه الخصوص، الجزء الثاني، الصفحة 19 [من النص الإنكليزي] من المنشور المعنون "إرشادات لأصحاب المصلحة الآخرين"). وترد في المرفقين 1 و2 من هذه الاختصاصات لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد، وعلى الأخص في الإبلاغ بالبيانات.

وسيكون متوقَّعاً من جهة اتصال منظمات المجتمع المدني ما يلي:

- تمثيل منظمات المجتمع المدني القُطرية والتنسيق معها خلال المشاورات مع المنسق الوطني الحكومي ومع مقدمي العون الإنمائي (ولا سيما خلال اجتماعات الاستهلال والتحقق)؛
- المشاركة في تقييم المؤشرين 2 و3؛
- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد بالنسبة لجميع المؤشرات.

4- الأنشطة الرئيسية

جهة اتصال منظمات المجتمع المدني مدعوة إلى المشاركة في تمرين الرصد من خلال اتباع الخطوات الموضحة أدناه. وقد وُضعت هذه الاختصاصات لكي تقدِّم الإرشاد لجهة اتصال منظمات المجتمع المدني؛ بيد أن العملية تسمح بالمرونة وتشجِّع على أن تكون الأنشطة المقترحة مبنية – إلى المدى الممكن – على الأطر والعمليات الخاصة بالبلد. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تستند مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه العملية إلى المنابر الحالية للمشاورات بين منظمات المجتمع المدني والحكومات.

- **(1) الاجتماع الاستهلالي للتشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين (تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)**. يُتوقَّع من المنسق الوطني أن يعقد اجتماعا استهلاليا مع الشركاء المعنيين، بهدف رفع مستوى الوعي لدى الشركاء بشأن عملية الرصد، والاتفاق على أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركوا فيها وعلى الجدول الزمني والأدوار والمسؤوليات التي تناط بكل صاحب مصلحة. وسوف تُدعى جهة اتصال منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في هذا الاجتماع.
- **(2) جمع البيانات والتحقق منها (تشرين الثاني/نوفمبر – آذار/مارس 2016)**.

جمع البيانات: جهة اتصال منظمات المجتمع المدني مدعوة إلى المشاركة النشطة في تقييم المؤشرين 2 و3، وسيقوم المنسق الوطني بتنسيق هذا التقييم. ويُتوقَّع من جهة اتصال منظمات المجتمع المدني أن تتشاور مع من تمثلهم (أي ممثلي منظمات المجتمع المدني في البلد)، وتقديم التعليقات الموحدة إلى المنسق الوطني.

التحقق من البيانات: يُتوقَّع من جهة اتصال منظمات المجتمع المدني أن تشارك في التحقق من البيانات التي يتم جمعها فيما يخص المؤشرين 2 و3. ويمكن للمنسق الوطني أن يقرر إجراء عملية التحقق خلال اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين.

يرجى الرجوع إلى دليل الرصد للحصول على مزيد من المعلومات عن عملية جمع البيانات والتحقق منها.

- (3) **الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول النتائج (أيلول/سبتمبر – كانون الأول/ديسمبر 2016)**. جهة اتصال منظمات المجتمع المدني مدعوة إلى استهلال المناقشات بشأن النتائج المستخلصة من تمرين الرصد و/أو المشاركة النشطة فيها. ويمكن أن يخدم استعراض التقدم المحرز في التشاور مع أصحاب المصلحة غرض تعزيز الحوار والمساعدة على ضمان أن جميع شركاء التعاون يتخذون الإجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم.

5- عملية تحديد جهة اتصال منظمات المجتمع المدني

في حين لا توجد عملية محددة سلفا لتعيين جهة الاتصال (من أجل المرونة والتكيف مع السياقات القُطرية)، فإن فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يدعو منظمات المجتمع المدني وشبكاتها على الصعيد القُطري إلى الاتفاق مع الحكومة على الجهة التي يمكنها أداء هذا الدور على أفضل وجه.

وتُشجَّع بصفة خاصة منابر منظمات المجتمع المدني القائمة (مثلا، منابر منظمات المجتمع المدني المعنية بالعون الإنمائي) على المشاركة بصفة جهات اتصال. كما يدعو فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنابر العالمية الأخرى لمنظمات المجتمع المدني (مثلا، شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية) إلى تقديم توصيات بشأن أنسب المرشحين على الصعيد القُطري لأداء هذا الدور.

6- المدة

تبدأ مشاركة جهة اتصال منظمات المجتمع المدني على الصعيد القُطري في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 (أو، بدلاً من ذلك، اعتباراً من التاريخ الفعلي للتعيين) وتمتد إلى كانون الأول/ديسمبر 2016.

المرفق 1– لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد الشاملة

الجهة؟	النشاط؟
الحكومة (المنسق الوطني، إشراك الوزارات/الوكالات الحكومية المعنية)	– مراقبة وتنسيق جمع البيانات والتحقق منها – توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5ب، و6، و7، و8 – تنسيق التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 – تيسير الحوار حول نتائج الرصد
مقدمو العون	– توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5أ، و6، و9ب والمساهمة في التحقق من البيانات – المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال) – المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد
منظمات المجتمع المدني	– المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال) – المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد
القطاع الخاص	– المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال) – المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد
نقابات العمال	– المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال) – المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد
البرلمانيون	– المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد
السلطات المحلية	– المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد

المرفق 2– لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في الإبلاغ بالبيانات

بالنسبة لكل مؤشر:

- ✓ ما هي الجهة التي تبلغ المنسق الوطني؟
- ✓ ما هو نوع البيانات (كمية أم نوعية)؟

	المؤشرات	الحكومة	مقدمو العون	منظمات المجتمع المدني	القطاع الخاص	نقابات العمال	نوع البيانات
1	استخدام أطر النتائج القُطرية	■	■				كمية ونوعية
2	البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني	■	جهة الاتصال	جهة الاتصال			نوعية
3	إشراك القطاع الخاص	■	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	نوعية
5أ	القابلية للتنبؤ (سنويا)		■				كمية
5ب	القابلية للتنبؤ (في الأجل المتوسط)	■					نوعية
6	إدراج المعونات في الميزانية	■	■				كمية
7	المساءلة المتبادلة	■					نوعية
8	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	■					نوعية
9ب	استخدام نظم الإدارة المالية العامة والمشتريات		■				كمية